

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولوم التسيير

مقياس : محاسبه الموارد البشريه

الفوج: 4

قسم: تسيير الموارد البشريه

التخصص : موارد بشريه

حول بحث

اثر الافصاح المحاسبي لتكلفه الموارد البشرية علي
التقارير المالية

أستاذ المقياس :

أ.فاهيمه بوروبا

من إعداد:

زائد عمار عبد الله

أيوب سيدي إبراهيم

السنة الجامعية: 2018/2019

الخطة

المقدمة

المبحث الاول: ماهية الافصاح المحاسبي لتكلفه الموارد البشرية

المطلب الاول : مفهوم الافصاح البشري لتكلفه الموارد البشرية

المطلب الثاني: انواع الافصاح المحاسبي

المطلب الثالث: اهمية الافصاح المحاسبي لتكلفه الموارد البشرية

المبحث الثاني: الاساليب والعوامل المؤثرة علي الافصاح المحاسبي

المطلب الاول : اساليب الافصاح المحاسبي للموارد البشرية

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة علي الافصاح المحاسبي

المطلب الثالث: قياس مستوى الافصاح المحاسبي للموارد البشرية

المطلب الرابع: تكلفه الموارد البشرية علي القوائم المالية

المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي ومستخدميها في القوائم المالية

المطلب الاول: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية

المطلب الثاني : مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات

الخاتمة

المقدمة:

يكتسي موضوع الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وذلك من خلال قيام المؤسسة بأعداد وعرض قوائم مالية ذات مصداقية و تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة ، و هو ما يمكن مختلف مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات بشأنها . و من خلال هذه الورقة البحثية فإننا نهدف الى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية والتي تناولها النظام المحاسبي المالي و ذلك بعرض هذه المتطلبات ، بالإضافة الى محاولة معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بهذه المتطلبات عند اعداد مختلف قوائمها المالية

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه ، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات ، والتدخل لإزالة العث ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بدّ من توافرها. ويمكن تعريف الإفصاح بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

- 1- الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات
- 2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- 3- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى
- 4- الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي.

المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية

لقد كانت المحاسبة التقليدية تعتمد على قواعد محاسبية تعطي نظرة تاريخية وليست مستقبلية إضافة الى اعتمادها الأصول المادية ولكن الطفرة التكنولوجية أدت الى التحول الاقتصادي المعتمد على المعرفة والمعلومات التي تصنعها الموارد البشرية والتي أصبحت بنفس أهمية الأصول المادية ان لم تكن ذات أهمية أكبر في تحديد القيمة الاجمالية للمؤسسة.

أولاً: أهمية ادراج العنصر البشري ضمن القوائم المالية

ان القوائم المالية المعدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها اعتبرت غير كافية لتوفير المعلومات الملائمة عن الموارد البشرية وأصبحت هناك فجوة بين الموارد المؤسسة الحقيقية وبين ما يتم الإفصاح عنه وعليه ظهرت الحاجة الى تطوير التقارير المالية بحيث تشمل المحاسبة عن الموارد البشرية من حيث القياس والعرض والإفصاح.

ويرى الباحثين أن المؤسسات تفقد جزء من نظام المعلومات الخاصة بها اذا لم تكن لديها أية بيانات محاسبية عن الموارد البشرية وهو ما أدى الى قيام العديد من الشركات الأمريكية الى تكوين نظم محاسبية متخصصة في الموارد البشرية لمعالجة مشكلة الأفراد بها. وتزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

ثانياً: الأثر الاعلامي لمحاسبة الموارد البشرية

ان اضافة قيمة الأصول البشرية في القوائم المالية والتقارير السنوية للمؤسسة يؤدي الى زيادة محتواها الاخباري لاستخدامات داخل وخارج المؤسسة في المجالات التالية:

1- مجال تخطيط الموارد البشرية: تؤدي الى تعرف الادارة بشكل أكثر وضوحا على التكاليف اللازمة لاقتناء الأفراد وتطويرهم

2- مجال الرقابة على تكلفة الموارد البشرية: ان توفير معلومات وبيانات عن تكلفة اقتناء المورد البشري في المؤسسة سيؤدي الى تكوين النواة الأولى في خلق النظام للتكاليف المعيارية المتعلقة بهذه التكلفة

3- مجال التحليل المالي توفر بيانات ومعلومات عن قيمة المورد البشري للمؤسسة في القوائم المالية يتيح الحصول على مجموعة من النسب المالية مثل نسبة الأصول البشرية.

المبحث الثاني: الاساليب والعوامل المؤثرة علي الافصاح المحاسبي

المطلب الاول : اساليب الافصاح المحاسبي للموارد البشرية

يتم الإفصاح عن المعلومات إما في متن القوائم المالية أو في الملاحق المرفقة بتلك القوائم، وتتوقف عملية المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية. يمكن تلخيص أهم أساليب الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

1- الشرح بين قوسين:

نستخدم أسلوب الشرح بين قوسين في القوائم المالية لتوضيح أو إزالة غموض بعض الأرقام الواردة فيها، والتي يصعب فهمها أو حسابها أو تحديد سبب ظهورها كبيان المبدأ المستخدم في تقييم المخزون في نهاية الفترة. كما يجب أن ال تكون هذه الإيضاحات طويلة حتى ال تحول الاهتمام عن البيانات الرئيسية الملخصة في القوائم.

2- الملاحظات:

تستخدم الملاحظات إذا لم يكن من المناسب إظهار الإيضاحات الإضافية بين قوسين، وتعرض هذه الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الاكتمال والإيجاز كما يجب أن تصاغ بعناية دون تضليل لمساعدة القارئ في فهمها، هذا ويجب أن تضيف الملاحظات إلى المعلومات المتاحة في القوائم المالية وال تتناقض معها وال تكون في شكل تساؤلات دون تقديم إجابة ويعتبر الشكل الوصفي أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات نظرا لصعوبة قراءة وفهم هذه الملاحظات دون دراسة معمقة مما يؤدي الاحتمال التفاضلي عنها وخاصة في ظل التعقيدات المتزايدة لبيئة أعمال المؤسسات ومن وجهة نظر أخرى، يمكن القول أن الملاحظات تسمح لنا بعرض المعلومات غير الكمية كجانب مكمل للتقرير المالي، الإفصاح عن تحفظات وقيود الميزانية، عرض مادة إعلامية كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية الاستخدامات في إزالة الغموض عن عنصر أو بعض عناصر القوائم المالية عندما يكون التوضيح شرحا مطولا، أي ال يمكن عرض المعلومات بصورة كافية في متن القائمة دون الانتقاص من وضوحها.

3- الجداول الملحقه:

يتم استخدام الجداول الملحقه بالنظر أهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى، وهذا بهدف عرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة علي الإفصاح المحاسبي

إن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل منها:

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة على تطوير وتنظيم وإصدار المعايير، حيث أنها تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد لكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

3. المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة المعايير المحاسبية الدولية حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية .

المطلب الثالث: قياس مستوى الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية

تجدر الإشارة أن عددا من الباحثين اعتمدوا في دراساتهم مؤشرا لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة معينة أو عدد من المؤسسات، ويشير هذا المؤشر إلى درجة الإفصاح الذي يتم من خلاله مقارنة مستوى الإفصاح في القوائم المالية لمؤسسة معينة مع مؤسسات أخرى وذلك عبر الفترات المختلفة. إضافة إلى الدراسات السابقة المدرجة في إشكالية البحث، يمكن إدراج بعض الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع قياس الإفصاح المحاسبي كالآتي:

- 1- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: وضعت منظمة التعاون خمسة مبادئ للحوكمة، من بينها مبدأ " الإفصاح والشفافية" الذي يعبر عن الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية كأحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة المؤسسات لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العالقة. كما يمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على مدى تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المؤسسات الاقتصادية المختلفة والتأكد من توافر المعلومات المعدة وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية لكافة المتعاملين في السوق بالشكل الذي يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- 2- مؤشر الإفصاح الذي قدمته مؤسسة: Poor and Standard يعتبر هذا المؤشر المقياس الذي اعتمدت عليه معظم الدراسات في قياس مستوى الشفافية والافصاح، وبناء عليه يتحقق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية إذا تضمن الإفصاح في تلك التقارير (98 بند)معلومة مقسمة في ثلاثة محاور أساسية كالآتي:
 - هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (28 بند)؛
 - شفافية المعلومات والإفصاح عنها (35 بند)؛
 - هيكل مجلس الإدارة وعملياته (35 بند).

المطلب الرابع: تكلفه الموارد البشرية علي القوائم المالية

في هذا المجال يطرح الباحثان Pflleiderer. P and Admati. A السؤال التالي: إذا كان الإفصاح إيجابيا جدا لماذا الا تقوم المؤسسات بالإفصاح بصفة تلقائية دائما؟. والحقيقة هي أن المؤسسات تكون عادة ملزمة بالإفصاح عن معلومات معينة وهذا في حد ذاته يكشف وجود تكاليف ناتجة عن عملية الإفصاح. فتكلفة إنتاج ونشر المعلومات ال يمكن تجاهلها وهي تعبر عن التكاليف المباشرة للإفصاح، كما اعتبر الباحثان أنه في حالة ما إذا تم الإفصاح عن تفاصيل إضافية أو زادت عملية تنظيم المعلومات.

سترتفع تكلفة إنتاجها وتوصيلها، بالضافة إلى أن زيادة جودة المعلومات ودرجة الإفصاح المحاسبي تؤدي إلى توليد تكاليف التنفيذ إن قرار زيادة كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تتأثر بمجموعة التكاليف المرتبطة بها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- 1- تكاليف التجميع والتشغيلي التكاليف التي يتحملها معدو ومستخدمو المعلومات المالية، وغالبا ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن مستخدم إلى آخر، وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم المؤسسة ونوع الإفصاح المقدم أو المطلوب.
- 2- التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية إذا ما قامت المؤسسة بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع، وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك المؤسسة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة، وال شك أن عواقب الخطأ في الإفصاح قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات.
- 3- التكاليف السياسية تلعب الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات دورا هاما في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه المؤسسات أو في غير صالحها، فالمؤسسات التي تظهر قوائمها أرباحا خيالية غالبا ما تكون محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين والجمهور العام. كما يمكن أن تتعرض هذه المؤسسات للنقد لينتهي الأمر إلى فرض إجراءات سياسية من شأنها أن تحد من أرباحها أو تقلل معدل نموها كفرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية، وتسمى هذه الإجراءات وما يترتب عليها من التزامات وأعباء بالتكاليف السياسية.
- 4- التكاليف المترتبة عن التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للمؤسسة لقد توجه العديد من المدراء إلى اعتبار أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للمؤسسة ويحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت المؤسسات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها. وتعتبر المعلومات المتعلقة بالبحث والتطوير وكذلك المنتجات الجديدة من الأمور الحساسة في مجال الإفصاح المحاسبي، حيث أن المستثمرون ال يقبلون على المساهمة في الإصدار الجديد إلا إذا قامت المؤسسة بتقديم معلومات تفصيلية خاصة بالبحث والتطوير والمنتجات الجديدة، ومن ناحية أخرى فإن توفير تلك المعلومات قد يخدم المنافسين ويساعدهم على مراجعة وتوجيه خطط التطوير الخاصة بهم مما يضعهم في موقف تنافسي أفضل. ومن جهة أخرى، فإن التقدم العلمي في مجال الحاسبات ونظم المعلومات

وتعدد مصادر الإفصاح ساعدت المؤسسة على الاحتفاظ بقاعدة غنية لمصادر المعلومات عن كل ما يفعله المنافسون وفي ظل هذه الظروف فإن التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة التوسع في الإفصاح تكون أقل أهمية.

5- التكاليف الناتجة عن مشاكل الإفصاح المحاسبي

تتباين طبيعة الإفصاح المطلوب في المؤسسات من بلد إلى آخر وحتى من مؤسسة إلى أخرى مما يولد العديد من المشاكل لعل أهمها:

- اختلاف احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يصعب عملية التوفيق بين متطلبات الإفصاح واحتياجات المستخدمين؛

- تباين قدرة المستخدمين على فهم وتفسير المعلومة المحاسبية وذلك التخالف مستوهم التعليمي من بلد إلى آخر؛

- تقديم كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤثر على قيمة المعلومات المحاسبية المفيدة؛

- في بعض الحالات ينبغي تحديد طبيعة مستخدمي المعلومات المالية وخاصة إذا كانت هناك عدة

أطراف، الأمر الذي يتطلب كفاءة عالية في تطبيق مبدأ الإفصاح.

بناء على ما سبق، يمكن القول أنه رغم مزايا وفوائد الإفصاح المحاسبي وخاصة من حيث مقدار الملاءمة والثقة التي يمنحها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، إلا أنه لا يمكن تجاهل تكاليفه سواء السياسية أو تكاليف التنفيذ أو تكاليف الدعاوى القضائية، لذلك نجد أن المؤسسات تحرص دائما على أن تكون الفوائد الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تفوق التكاليف المترتبة عليه.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي ومستخدميها في القوائم المالية

المطلب الاول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية ذات الغرض العام (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملاحق كمدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم، لذلك يجب أن تعد وفق معايير دولية ذات جودة عالية تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومة المالية. ولتحقيق هذا الهدف كان ال بد من الالتزام بمعايير العرض والفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لإنتاج بيانات مالية قابلة للمقارنة مع البيانات المالية للمؤسسة نفسها للفترات السابقة والبيانات المالية لمؤسسات أخرى.

1- قائمة المركز المالي (الميزانية)

سنحاول في النقاط التالية التفرق إلى تعريف قائمة المركز المالي، تصنيفها، شكلها والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها إما في متنها أو في ملحقاتها.

1.1- تعريف قائمة المركز المالي

يمكن تعريف الميزانية من الناحية الاقتصادية والمحاسبية كالتالي: "الميزانية من الناحية الاقتصادية تمثل توازن بين كميات من ممتلكات اقتصادية معينة كانت قد وضعت تحت تصرف المؤسسة الاقتصادية وبين مصادر تمويل تلك الممتلكات. أما من الناحية المحاسبية فالميزانية عبارة عن كشف بأصول المؤسسة الاقتصادية من جهة وبخصومها من جهة أخرى في بداية أو نهاية فترة زمنية معينة" ، وتعرف كذلك بأنها: "صورة صادقة تعبر عن وضعية المؤسسة في لحظة معينة" وعليه يمكن القول أن قائمة المركز المالي هي كشف بأرصدة أصول والتزامات المؤسسة وحقوق الملكية فيها وذلك في تاريخ معين، فهي تعطي صورة واضحة لحالة المؤسسة المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون السنة المالية.

1.2- مفاهيم المركز المالي يمكن تحديد مفهومين أساسيين للمركز المالي كالتالي

- مفهوم التكلفة التاريخية: وفق هذا المفهوم تقوم الأصول وفق التكلفة الأصلية التاريخية مطروحا منها الاستهلاك المقدر؛
- مفهوم التكلفة الجارية: تقوم الأصول وفق هذا المفهوم بالقيمة الاستبدالية الجارية أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، وفي هذا الشأن أوصت الجمعية الأمريكية للمحاسبة في تقريرها "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" في عام 1966 على أن يتم عرض المركز المالي للمؤسسة وفق التكاليف التاريخية ووفق التكاليف الجارية في بيان واحد، ألن معلومات التكاليف الجارية - حسب رأي اللجنة - تخدم مجموعة واسعة من أهداف التنبؤ واتخاذ القرارات.

1.3- تصنيف بنود قائمة المركز المالي يمكن تقسيم بنود قائمة المركز المالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية كالتالي:

- 1.3.1- الأصول هي ممتلكات تسيطر عليها المؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية و من المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية. وعليه يمكن أن نستنتج من هذا التعريف ثالث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول

أ- الأصول المتداولة.

ب- الاصول الغير متداوله.

- الخصوم عرف الإطار المفاهيمي للمحاسبة الخصوم بأنها: "مطلوبات حالية تمثل حقوقا للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات . "وعليه يمكن القول أن الالتزام يمثل دين حالي واجب الوفاء والا يمكن تفاديه تقوم المؤسسة بتسويته عن طريق تحويل مستقبلي الأصل ما تقسم الالتزامات إلى العناصر الآتية:

أ- الخصوم المتداولة

يتم تصنيف الالتزام على أنه متداول في حالة توقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة ويتم تحميله بصفة أساسية لأغراض المتاجرة، وأن ال يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سداها لأكثر من 12 شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية.

ب- الخصوم غير المتداولة :

هي الالتزامات التي ال يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة أو التي ال تستحق خلال 12 شهرا أو التي ال يتم تحملها لأغراض المتاجرة، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سداها لأكثر من 12 شهرا. و تعبر كذلك عن الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال 12 شهرا و يطلق عليها اسم الالتزامات طويلة الأجل من

جهة أخرى، يمكن أن تشمل بعض اتفاقيات الاقتراض تعهدات من قبل المقترض بأن يكون الالتزام مستحق الدفع عند الطلب إذا حدث إخلال بشروط معينة في الاتفاقية المتعلقة بالمركز المالي للمقترض، و في هذه الأحوال يتم تصنيف الالتزام على أنه غير متداول في الحالات التالية فقط :

- وافق المقرض قبل اعتماد القوائم المالية على أنه لن يطالب بالدفع نتيجة لإلخال؛

- إذا لم يكن من المحتمل حدوث اختلالات أخرى بالشروط الموضوعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية .بالنسبة لكافة الالتزامات طويلة الأجل فإنه يجب بيان تاريخ الاستحقاق، طبيعة الالتزام، سعر الفائدة ووصف أي ورقة مالية مرهونة لدعم و تأييد الاتفاق بوضوح، كذلك في حالة السندات و الكمبيالات طويلة الأجل يجب بيان أي علاوة أو خصم على حدة كإضافة أو استقطاع من القيمة الاسمية أو قيمة التعادل للسند أو الكميالية .

-حقوق الملكية تنتج حقوق الملكية بطرح مجموع الالتزامات من مجموع الأصول أي أنها تمثل المنافع المتبقية في أصول المؤسسة بعد طرح كافة التزاماتها. وبعبارة أخرى فإن حقوق الملكية تعبر عن الحق المتبقي للمالك بعد استيفاء حقوق الدائنين

1.4- شكل قائمة المركز المالي لم يتضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول شكل معين لقائمة المركز المالي فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية. إن الشكل التقليدي للميزانية يقضي بإظهار الأصول في جانب والخصوم في جانب آخر،

المطلب الثاني : مستخدمى القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات

1- مستخدمى القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات : تلجأ فئات متعددة الاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وقد حدد الإطار المفاهيمي للإفصاح القوائم المالية عدد من الفئات المستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي: 2

1.1- المستثمرين الحاليين والمحتملين: و أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، وأي تغير في أسعار أسهم الشركة،

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة، ومستقبلها و تقييم سهم الشركة بالمقارنة أسهم الشركات الأخرى.

2-1 الموظفين :يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3-1 الموردين والدائنين التجاريين: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

4-1 العملاء : يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي، وقدرتها على الإستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

5-1 المقرضين : إن بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب ، وفي تقدير عدم تحاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل: نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

6-1 الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات : تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى إتزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل: قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة، | وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ، ومدى المساهمة العامة للشركة في الإقتصاد الوطني.

1-7 الجمهور: بحاجة إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج الجمهور إلى معلومات خاصة إضافية | قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام؛ ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المنشأة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الفئات والتي يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية: إدارة المنشأة، المحللون والمستشارون الماليون والسوق المالي، والمنافسون والمحامون.

الخاتمة

تمحور موضوع البحث حول أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS، حيث حاولنا معالجة الإشكالية التي تدور حول "إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية؟". وخاصة بعد اعتماد الحجج التي أثارها نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية بهدف الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم قوائم مالية ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي،

قائمه المراجع:

- 1- أثر الافصاح المحاسبي علي جوده القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية والدولية – رساله دكتوراه 2015-
- 2- اثر الافصاح المحاسبي على جوده وشفافية المعلومات المحاسبية –مذكره ماستر في العلوم التجارية 2012-2013
- 3- لقياس والافصاح المحاسبي للقوائم الماليه وفق المعايير المحاسبية الدولية –مذكره ماستر 2013-2014
- 4- تأثير القياس المحاسبي على الافصاح والقوائم الماليه –مذكره ماستر 2013-2014